اللقب والاسم : لعلمي فاطمة
الدرجة العلمية: أستاذ محاضر أ
الايميل : lalmi.fatima@yahoo.fr
الجامعة: جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

اللقب والاسم: زعفران منصورية
الدرجة العلمية : دكتوراه في المحاسبة
الايميل : dr.zaafranesoria@hotmail.fr
الجامعة : جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

عنوان البحث : دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية

المحور المستهدف : المحور الأول.

الملخص:

تستمد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي عامة وفي الدول النامية خاصة، من حيث كونه أصبح أهم المصادر الداعمة للتنمية لما له من دور في دفع عجلة التنمية والتطوير، وتوفير موارد مالية مكملة للادخار الوطني والمساهمة في نقل التكنولوجيا والمهارات المرافقة لها والأساليب الإ نتاجية الحديثة، إذ أن الحالة الاقتصادية المتدهورة للدول النامية والاستعجال لانقاذها لم يترك لها الكثير من الحلول والخيارات البديلة سوى فتح اقتصادياتها أمام الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر لتمويل التنمية الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق يتمثل هدف هذه المداخلة في إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المنشودة في الدول النامية.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية الاقتصادية، الدول النامية.

Abstract : Derive the importance of foreign direct investment in the world economy in general and especially in developing countries, in terms of being it has become the most important sources of support for development because of its role in promoting growth and development wheel, providing financial resources complementary national savings and contribute to the transfer of technology and skills associated with modern production methods, as the deteriorating economic situation of developing countries did not leave them a lot of solutions and alternative options , their only choice to open their economies to the different forms of foreign direct investment to finance economic development.

In this sense The goal of this paper to highlight the importance of FDI in achieving the development in developing countries.

Key words: Foreign Direct Investment, Economic Development, Developing Countries.

المقدمة :

تتسم البيئة الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات المداخيل والمعيشة وخلق المزيد من فرص العمل وتحسين المهارات والخبرات الإدارية، وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التسويق والتصدير.

ويحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية اِستثنائية في الدول النامية، التي تعاني من تفاقم الأزمات ونقص الموارد المالية، مما صعب ايجاد مصادر لتمويل مختلف مشاريع التنمية ، وفي ظل تصاعد مؤشرات المديونية لديها نتيجة اِقتراضها من العالم الخارجي، فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى.

من هذا المنطلق اِشتد التنافس بين هذه الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير المناخ الملائم له، بدءاً بإزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقه، ومنحه الحوافز لتشجيعه. وذلك رغم تباين آراء الاقتصاديين حول جدوى هذا النوع من الاستثمار في الدول النامية ، لذلك سوف نحاول من خلال هذه المداخلة عرض وجهة النظر المؤيدة والمعارضة ، ثم نستخرج أهميته في الدول النامية من الواقع العملي وذلك بعد التعرف على أهم خصائص هذه الدول.

أولا : الخصائص الأساسية لاقتصاديات الدول النامية : إن دراسة التنمية واقتصاديات الدول النامية تكشف عن وجود بعض الخصائص المشتركة لظاهرة التخلف التي تعاني منها الدول النامية رغم تعددها واختلافها فيما بينها.

وتجدر الإشارة إلى أن خصائص التخلف الاقتصادي هذه تتعلق بكافة مظاهر الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها، غير أنه ليس من الضروري أن تتوفر كل هذه الخصائص في دولة معينة حتى تتصف بالتخلف بل يكفي أن تتوفر بعضها بالشكل الذي يضفي عليها صفة التخلف الاقتصادي.

وعلى الرغم من تعميم جميع الخصائص على كافة الدول النامية إلا أنه يمكن تحديد بعض الخصائص العامة التي تشترك فيها هذه الدول، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة نتناولها فيما يلي :

1 -انخفاض مستويات الدخل والمعيشة : تتأثر مستويات معيشة شعوب الدول النامية بحالة الفقر وتردي مستويات الدخل والناتج، ومن ثم مستويات التعليم والصحة وكافة الخدمات المختلفة، إذ يبلغ سكان الدول النامية وفقا لإحصائيات سنة 2015 حوالي 6,9 مليار نسمة أي ما يعادل 90% من سكان العالم، وهم يحصلون على 13% فقط من الدخل أو الناتج القومي العالمي ، في حين يحصل سكان الدول المتقدمة ونسبتهم 10% على 87 % من الناتج القومي العالمي[1] . وتمثل المستويات المنخفضة للمعيشة في الدول النامية انعكاسا لعدد من العوامل والمؤشرات من أهمها:

أ. انخفاض الدخل الفردي : يعد معدل الدخل الفردي مؤشرا اقتصاديا هاما لقياس مستوى رفاهية ومعيشة الشعوب، ومعيارا للتفرقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة. فقد حدد الاقتصاديون الحد الفاصل من الدخل الذي يميز التقدم عن التخلف على أنه ذلك المستوى من الدخل الذي يضمن للفرد الحد الأدنى من ضروريات الحياة " حد الكفاف ". وينخفض نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول النامية مقارنة بمثيله في الدول المتقدمة. ففي حين نجد أن متوسط دخل الفرد في أغنى دولة متقدمة في العالم وهي النرويج حوالي 58810 دولار سنويا وفقا لإحصائيات 2014 أي ما يعادل 334 ضعفا لمتوسط دخل الفرد في أفقر دولة في العالم وهي زمبابوي ب 176 دولار سنويا. وتنطبق هذه المقارنة على الدول العربية النامية فيما بينها، حيث أن متوسط دخل الفرد في قطر يبلغ 79426 دولار سنويا أي ما يعادل 38 ضعفا لمتوسط دخل الفرد في السودان والمقدر ب 2051 دولار سنويا. [2]

ب. سوء توزيع الدخل القومي : إن ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل بين الدول الغنية والفقيرة ظاهرة خطيرة، تفوقها خطورة تلك الموجودة بين أغنياء وفقراء الدولة الواحدة، حيث تزداد حدة التفاوت وعدم العدالة في توزيع الدخل القومي في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة.

ج. سوء التغذية : تعاني معظم الدول النامية من سوء التغذية وعدم حصول نسبة عالية من السكان على القدر الكافي من الغذاء، وما يترتب على ذلك من تفشي للأمراض والأوبئة. فعلى الرغم من تحسن مستوى الخدمات الصحية، إلا أن معدل العمر المتوقع في الدول النامية مازال منخفضا مقارنة بالدول المتقدمة، إذ يقدر متوسط عمر الفرد المتوقع عند الولادة في الدول النامية خلال الفترة الممتدة مابين 2010 و 2015 ب 68 سنة للإناث و72 سنة للذكور ، في حين يبلغ 76 سنة للإناث و82 سنة للذكور في الدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى حرمان معظم سكان الدول النامية من الخدمات الصحية الأساسية والتغذية السليمة، وما يترتب على ذلك من تفشي الأمراض والأوبئة وارتفاع معدلات الوفيات خاصة بين الأطفال، حيث تسجل في الدول النامية الأكثر فقرا 122 حالة وفاة لكل 1000 طفل قبل بلوغ السنة الخامسة، بينما تسجل الدول النامية الأخرى 67 حالة وفاة/ 1000، وفي الدول المتقدمة 7حالات/1000 [3].

د. ارتفاع نسبة الأمية : يغلب على مناهج التعليم بالدول النامية الطابع النظري مفتقرة إلى الطابع المهني والأساليب الحديثة في البحث والدراسات العلمية، ومن ثم نجد أن المناهج بهذه الصورة لا تنسجم مع احتياجات التنمية في هذه الدول. فعلى الرغم من الانجازات الملموسة التي حققتها الكثير من الدول النامية في مجال توفير الخدمات التعليمية وخاصة في مراحل التعليم الابتدائي ومحو الأمية بين الكبار، إلا أن نسبة الأمية تصل إلى 73% من إجمال سكان الدول الأكثر فقرا، و 36% من الدول النامية الأخرى، مقارنة بأقل من 1% في الدول المتقدمة. [4] .

2 -انخفاض الإنتاجية : تتسم اقتصاديات الدول النامية بانخفاض مستوى الإنتاجية إذا ما قورن بالاقتصاديات المتقدمة، حيث أن انتاجية العمل منخفضة بشكل واضح في كافة مجالات النشاط الاقتصادي، ففي القطاع الزراعي مثلا ورغم تركز السكان والإنتاج في هذا القطاع حيث تساهم الزراعة بنسبة 14% في الناتج المحلي الإجمالي، بينما تساهم بنسبة 3% فقط في الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية لأن الانتاجية الزراعية منخفضة هناك حيث يشتغل حوالي 685 مليون عامل من افريقيا وآسيا في القطاع الزراعي ولا يوفرون سوى 195 مليون دولار كناتج سنوي، في حين يوفر 4.5 مليون عامل في القطاع الزراعي من أمريكا اللاتينية حوالي 60 مليون دولار من الناتج الكلي [5]. ويعود هذا الانخفاض في الانتاجية إلى أن أغلبية الدول النامية تعتمد على طرق تقليدية وتقنيات بدائية في ممارسة النشاط الزراعي الموجه أساسا إلى الزراعات المعيشية لخدمة الاستهلاك الشخصي دون التوجه إلى الزراعات الاستراتيجية.

أما في قطاع الصناعة ونظرا إلى أن أغلب الدول النامية لا تعتمد بشكل متطور على التصنيع فلا يكاد يبلغ مستوى الانتاجية فيها خمس ما هو عليه في الدول المتقدمة، حيث يلزم خمس عمال من الدول النامية لإنتاج نفس الكمية من السلع التي يستطيع أن ينتجها عامل أمريكي بمفرده، وفي الزراعة قد تصل هذه النسبة إلى العشر، نظرا لشدة كثافة العمالى في القطاع الزراعي [6]. ويمكن تفسير انخفاض مستويات انتاجية العمل في الدول النامية بعدة عوامل منها :

أ- نقص عوامل الإنتاج الأخرى المكملة لرأس المال والتنظيم الكفء.

ب- نقص المدخرات والاستثمارات العامة خاصة في مجالي الصحة والتعليم.

ج- تفشي مظاهر الكسل واللامبالاة وعدم الانتماء بين معظم العمال.

3 -الزيادة السكانية : قدر التعداد الإجمالي لسكان الكرة الأرضية بحوالي 6.7 مليار نسمة سنة 2007، ويتوقع أن يصل هذا العدد إلى 9.1 مليار نسمة سنة 2050، ويعيش أكثر من 90% من هذا العدد في الدول النامية وهو ما يعكس الزيادة السكانية السريعة التي تسود هذه الدول. ويعد هذا التناقض بين عدد السكان والمستوى التنموي الذي تعيشه الدول النامية من بين أهم ما يميزها عن الدول المتقدمة ، حيث نجد أن الدول المتقدمة لا ترتفع بها الكثافة السكانية رغم قدرتها على تلبية احتياجات ومتطلبات التنمية البشرية التي حددت معاييرها الهيئات الدولية. على عكس الدول النامية التي يرتفع بها عدد السكان (الصين: 1.33 مليار نسمة)، والتي لا تستطيع حتى توفير أدنى متطلبات التنمية البشرية كالغذاء والرعاية الصحية. [7]

ولا شك أن مشكلة التضخم السكاني من العقبات الهامة التي تعرقل التنمية في الدول النامية، فارتفاع معدل زيادة السكان عن معدلات زيادة الإنتاج يؤدي إلى ظهور الكثير من المشكلات الاقتصادية المتصلة بالأمن الغذائي وانخفاض الدخل المتوسط للفرد ، وزيادة الاستهلاك مع ارتفاع الأسعار وتدهور المرافق العامة إلى جانب المشكلات الاجتماعية سواء تلك المتصلة بالجريمة أو الصحة العامة والبطالة وانتشار الأمية.

4 -التبعية الاقتصادية : تمثل التبعية الاقتصادية جوهر التخلف الذي تعاني منه الدول النامية، وهي تعني الحالة المشروطة التي تكون فيها اقتصاديات دول معينة محكومة بالنمو أو الانكماش الذي يحدث في دول أخرى كما هو حال الدول النامية، إذ على الرغم من حصولها على استقلالها السياسي أعقاب الحرب العالمية الثانية وانفصالها عن النظام الاستعماري، إلا أنها بقيت في حالة تبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي، وذلك بفعل عاملين هما:

أ- نظام التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي ورثته هذه الدول من مرحلة الاستعمار الذي فرض عليها هيكل اقتصادي مشوه من خلال اعتماده على تصدير المواد الأولية للسوق الرأسمالي العالمي واستيراد المنتجات المصنعة.

ب- طبيعة التشكيلات الاجتماعية التي تكونت في ظل الاستعمار والتي تتميز بتعدد أنماط الإنتاج وتوجهها إلى الأسواق الخارجية بشكل عام.

وعليه فإن التبعية الاقتصادية تجد جذورها في نظام التخصص وتقسيم العمل الذي جعل الهياكل الاقتصادية للدول التابعة أجزاء متكاملة مع الاقتصاديات الرأسمالية خاصة وأن شروط التبادل التجاري تميل دائما في غير صالح الدول النامية التي تصدر سلعا أولية منخفضة السعر لتستورد سلعا مصنعة أسعارها أعلى بكثير من أسعار المواد الأولية.

ثانيا : دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاد الدول النامية – الإطار النظري–

تجدر الإشارة إلى أن هناك جدلا مستمرا بين الاقتصاديين حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وسنعرض هنا وجهتي نظر المدرسة التقليدية والمدرسة الحديثة حتى نتمكن من الحكم على الدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية المضيفة.

فوجهة النظر التقليدية تشير إلى أن معظم الفوائد تعود على الاستثمار الأجنبي المباشر ممثلا في الشركات متعددة الجنسية – باعتبارها أكثر الأشكال انتشارا–، وتستند في تأكيد ذلك على المبررات الآتية : [8]

أ – إن حجم رؤوس الأموال التي تغادر الدول النامية بسبب عملية تحويل الأرباح، أكثر من حجم رؤوس الأموال التي تتدفق إليها في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد حاجة الدول النامية للتمويل، فتضطر إلى الاقتراض وبذلك ترتفع مديونيتها.

ب – إن الشركات متعددة الجنسية تكرس ظاهرة الازدواج في الاقتصاد الوطني،حيث يقسم إلى مشروعات جديدة أجنبية تعمل بأحدث التقنيات ويتقاضى عمالها أجور عالية، وأخرى وطنية تقليدية بمرتبات منخفضة، مما يترتب عليه زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء نتيجة سوء توزيع الدخل القومي.

ت – إن طبيعة التقنية المستخدمة من قبل الشركات متعددة الجنسية لا تتلاءم مستوياتها مع ظروف الدول النامية، وذلك لأنها –أي التقنية– اخترعت وجددت لتتلاءم وظروف الدول الصناعية، ولا يمكن نقل بعضا منها إلى الدول النامية إلا بتكاليف باهضة وبشروط قاسية تعجز الدول النامية عن الوفاء بها، بالاضافة إلى صعوبة استيعابها من قبل العناصر البشرية في الدول المضيفة نظرا لمحدودية التكوين والتأهيل.

ث – إن طبيعة السلع والخدمات التي تجذب الشركات متعددة الجنسية هي تلك التي تحقق الربح الوفير، وتتناسب مع حاجات وأذواق المستهلكين ذوي الدخول المرتفعة، الأمر الذي قد يتسبب في تشويه أنماط الانتاج والاستهلاك لشريحة عريضة من الأفراد، كما قد يؤدي إلى تناقص القدرة على الادخار نتيجة زيادة الانفاق الاستهلاكي.

ج – تتسبب أنشطة الشركات متعددة الجنسية التي تتوطن في الدول النامية في تفاقم مشكلة البيئة، خاصة في الصناعات الاستخراجية النفطية، والتعدينية، والصناعات البتروكيماوية وصناعة الاسمنت، وذلك لأنها تستعمل تقنيات ومصانع متقدمة محظورة في دولها الأصلية نتيجة لزيادة الاهتمام بتوفر المعايير البيئية والصحية، في حين لا يوجد ذلك الاهتمام بنفس الدرجة في الدول النامية.

ح – إن وجود الشركات متعددة الجنسية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال :

- اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على دول أجنبية.
- خلق التبعية الاقتصادية لهذه الدول تجاه الدولة الأم للشركات الأجنبية.
- قد تمارس الشركات متعددة الجنسية الكثير من الضغوط على المؤسسات السياسية في الدولة المضيفة.
- ويترتب على العوامل السابقة خلق التبعية السياسية.
- في حالة الاقتصاديات الصغيرة يصعب السيطرة على السياستين النقدية والمالية في الدول المضيفة، لمقدرة الشركات متعددة الجنسية على توفير أموالا طائلة من الخارج تؤثر سلبا على ميزان المدفوعات وسعر الصرف ومعدلات التضخم.

أما التوجه الحديث فيعارض وجهة النظر التقليدية بشأن جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبار أن هذا الاستثمار تحكمه المصالح المشتركة مع الدول المضيفة حيث يحصل كل طرف على عوائـــد أو منافع معينة، غير أن حجم ونوع هذه المنافع التي تحصل عليها الأطراف يتوقف أساسا على السياسات المنتهجة من الطرفين، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية وذلك من خلال : (9)

أ – الاستغلال الأمثل والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المتوفرة في الدولة المضيفة.

ب – خلق فرص جديدة للعمالة وتخفيض نسبة البطالة في الدول النامية المضيفة.

ت- المساهمة في تدريب اليد العاملة المحلية.

ث- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها.

ج- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المضيفة، مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها.

ح- خلق أسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى والحد من الواردات في نفس الوقت.

خ- المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات للدول المضيفة عن طريق زيادة احتمالات فرص التصدير وتقليل الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

د- تنمية المنافسة المحلية حيث أن وجود الشركات متعددة الجنسية-مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة- يمكن أن يساهم في كسر الاحتكار المحلي لبعض الشركات الوطنية وبالتالي تزداد درجة المنافسة بين الشركات العاملة سواء كانت وطنية أو أجنبية.

مما سبق نلاحظ بأن الاقتصاديين قد اختلفوا حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين مؤيد ومعارض لها ، غير أن الواقع يؤكد رأي المدرسة الحديثة الذي مفاده أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تحقيق التنمية المنشودة في الدول المضيفة، وهذا ما جعل هذه الدول تتنافس فيما بينها لخلق مناخ استثماري ملائم لجذب هذا الاستثمار وعيا منها بأهميته في تحقيق التنمية خاصة في الدول النامية منها.

كما أن الدلائل العملية تشير إلى أن انتشار هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية يوفر مزايا عديدة أهمها : إشباع حاجة السوق المحلي، وإيجاد فائض للتصدير وبالتالي تحسين رصيد ميزان مدفوعاتها، والمساهمة في التحديث التكنولوجي، وبذلك يمكن للدول النامية أن تعمل على تعظيم هذه المزايا ، والتقليل من المخاطر المتعلقة بالاحتكار والتبعية الاقتصادية والسياسية، وذلك من خلال وضع ضوابط من شأنها توجيه هذه الاستثمارات وفقا لأولوياتها.

ثالثا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية من الواقع العملي :

كان الاعتقاد السائد في الدول النامية أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لتحويل الموارد الاقتصادية من الدول المضيفة إلى الدول الأم لهذا الاستثمار، ولكن الواقع الحالي أثبت أن معظم الدول النامية أصبحت تدرك أهمية هذا الاستثمار لذلك اتجهت إلى تحسين مناخها الاستثماري سعيا وراء اجتذابه وعيا منها بدوره الايجابي في تطوير اقتصادياتها الوطنية، ولعل أهم ما يؤكد ذلك :

أ- قيام معظم الدول النامية بتبني عدد من الإصلاحات الاقتصادية، المالية والهيكلية، وتكثيف الجهود لأجل الاستمرار فيها واتخاذ مختلف التدابير لأجل تمكين اقتصادياتها من التكيّف مع التحديّات العالمية الجديدة، و من ثم بناءها على أسس متينة لتمكينها من التعامل بكفاءة و إيجابية مع تلك التحديات.

ب– قيام معظم الدول النامية بتحرير السياسات العامة واتّخاذ تدابير أكثر تحررية وملائمة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال سعي الكثير منها بشكل متفاوت إلى تكثيف الجهود من أجل تحسين المناخ الاستثماري فيها وجعله آمنا و مستقرا، لكون أنّ هذا الأخير له أثر مهم على القرارات المتعلقة باختيار مواقع الاستثمار من قبل الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب فتح الأسواق المالية وإعطاء الحرية الكاملة للشركات الأجنبية.

ج– إبرام عدد من الاتفاقيات المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته من المخاطر التي قد تواجهه في هذه الدول.

و في هذا السياق سنحاول بشكل جوهري أن نوضح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية من خلال النقاط الآتية :

- المساهمة في تمويل التنمية.
- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تدعيم التجارة الخارجية.
- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا ومؤهلات استخدامها.
- المساهمة في الحد من البطالة.
- المساهمة في تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

1 - المساهمة في تمويل التنمية : إن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في سد فجوة الموارد المحلية وفجوة التكنولوجيا والمهارات تعد معيارا مهما لقياس جدوى هذا الاستثمار، ويقاس هذا الأثر من خلال دوره في سد الفجوة بين الموارد الوطنية المطلوبة وحجم الموارد المحلية الفعلية، إضافة إلى دوره في سد فجوة المهارات الفنية ونقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة ، حيث يعتبر هذا النوع من الاستثمار الخط الناقل لرؤوس الأموال والخبرة الفنية والتقنية [10].

وتتمثل الموارد الأجنبية المحولة إلى الدول المضيفة في رؤوس الأموال الأجنبية و الخبرة الفنية والتقنية ، ففي الحالات التي يتجه فيها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع معين ، فإنه يشكل جزء مهما من رؤوس الأموال المستثمرة في هذا القطاع ، بل ويشكل أيضا جزء قد يكون مهما من الاستثمار الكلي للدولة. وهكذا تبقى الاستثمارات الجديدة في بعض الدول النامية كالصين وإندونيسيا ممولة بالأصل من موارد أجنبية، الأمر الذي يدل على أن هذا الاستثمار يؤدي دورا رئيسيا في تمويل بعض القطاعات الاقتصادية في الدول النامية كالطاقة والنقل والصناعات التحويلية. [11]

كما يظهر الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد التمويل، عندما تخلق الموجة الأولى من هذا الاستثمار تيارا لاحقا من الاستثمار تجاه الدولة المضيفة، لأن نجاح تجربة الاستثمار الأولى يحفز رأس المال الخاص على الاستثمار في هذه الدولة، وخاصة في حالة الدول التي تمتاز بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

وقد أكدت التجارب العملية على أن النجاح لأول مشروع يدفع المستثمر الأساسي إلى توسيع استثماراته من جهة، وتشجيع المستثمرين الآخرين على إتباع الطريق ذاته من جهة أخرى.[12]

كما أن نجاح الاستثمار الأجنبي ذاته في دولة معينة يمثل عاملا محفزا للطبقات الغنية في هذه الدولة على المساهمة في المشروعات الأجنبية أو إقامة مشروعات مماثلة أو إقامة مشروعات مكملة لتلك الشركات الأجنبية.[13]

2 - أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تدعيم التجارة الخارجية : تعتبر التجارة الخارجية احدى القنوات الرئيسية التي ينتقل من خلالها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.ويحدث ذلك عند تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة مصطحبة معها جملة من التكنولوجيات وشبكات الانتاج والتسويق الدولية إضافة إلى العلامات التجارية.

وللتعرف على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفرقة بين مسألتين هما :

أ - **الأثر المباشر**: ويتمثل في زيادة القدرات التصديرية لفروع الشركات متعددة الجنسية إلى الأسواق الخارجية، نظرا لما تتمتع به من امكانيات تؤهلها لاجراء العمليات التصنيعية على المواد الأولية، وابرام عقود التصدير للخارج، بالاضافة إلى مهاراتها التسويقية ، وبالتالي تغيير استراتيجية التصنيع لترقية الصادرات.

ب -**الأثر غير المباشر** : ينشأ نتيجة توفر مجموعة من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للشركات متعددة الجنسية، وذلك من خلال:

- نقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الانتاج التصديري إلى الشركات المحلية، وبالشكل الذي يؤدي إلى تغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الانتاج.
- نقل المهارات المهنية إلى الدول المضيفة.
- استفادة الشركات المحلية خاصة في إطار المشروعات المشتركة من حلقات الاتصال التي تملكها الشركات متعددة الجنسية في الأسواق الخارجية.

أما عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدول المضيفة، فمن المتوقع أن تنخفض خاصة بالنسبة للمنتجات النهائية، وذلك نتيجة انتاجها من قبل فروع الشركات متعددة الجنسية. أما الواردات من السلع الوسيطية فيتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم توفرها داخل أسواق الدول المضيفة.

وفي هذا السياق أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية فعالية الشركات متعددة الجنسية في زيادة القدرات التصديرية للدول المضيفة، ولعل من أهم هذه الدراسات نذكر :

– دراسة "**عدنان محمد العذاري**" ، " **Adnan Mohammed Eladari**" ، **2009** التي هدفت إلى دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأردني ، وتوصلت إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد ساهمت في نمو قطاع التجارة .[14]

– دراسة "**جانكوف**" و" **هوكمان**"، " **Hoekman**" ، "**Djankov** " **1996** التي توصلت إلى وجود علاقة قوية بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وبين نمو صادرات دول شرق أوروبا خاصة بعد انفتاحها على الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية.[15]

3 -أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا ومؤهلات استخدامها :

لقد أكّد الكثير من الخبراء في هذا الشأن أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر هو الوسيلة الحقيقية التي بموجبها يتسنى للدول المستقطبة له من إمكانية الحصول على مختلف المعارف التكنولوجية واكتساب مؤهّلات استخدامها.

1.3 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا:

توجد تعاريف متنوعة للتكنولوجيا نورد بعضها على النحو الآتي :

- يقصد بالتكنولوجيا جملة المواد المصنعة والسلع الرأسمالية من الآلات والتجهيزات مع ما يلزمها من أعمال التصميم والتنفيذ، إضافة إلى الخبرات ، والبراءات، والوثائق، والرسومات، وبرامج التشغيل، وتعليمات الصيانة، وأعمال التدريب والتعليم. وتمثل التكنولوجيا الطريقة التي يتم بواسطتها مزج عناصر الإنتاج للحصول على كمية أكبر من الانتاج ، أو اكتشاف منتجات جديدة. [16]
- التكنولوجيا هي مجموعة المعارف والمهارات اللازمة لتصنيع منتج معين، وإقامة الآلية الملائمة لإنتاجه.[17]
- التكنولوجيا عبارة عن جميع الاختراعات والإبداعات اللازمة لعملية التطور الاقتصادي والاجتماعي والتي تتم خلال مراحل النمو المختلفة.[18]

ولقد أصبح من المسلم به أن عملية الاختراع وتطبيق الاختراعات شاقة وطويلة ومرتفعة التكاليف، فهي تتطلب توظيف أموال طائلة، وتستلزم توفر عدد كبير من العلماء والباحثين الفنيين واليد العاملة الماهرة، فضلا عن ضرورة توفر البيئة الملائمة. ولا تتوفر هذه المقومات الهامة مجتمعة وبالقدر الكافي إلا في الدول المتقدمة، أما الدول النامية فيقتصر دورها في معظم الأحيان على استيراد التكنولوجيا.[19]

ولهذا تعمل الدول النامية على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف اكتساب التكنولوجيا الحديثة بدلا من العمل على توفير متطلبات التكنولوجيا السابق ذكرها والتي من العسير على هذه الدول توفيرها خاصة في الأجل القصير.

وهناك عدة طرق يمكن بواسطتها نقل التكنولوجيا من دولة إلى أخرى منها : استيراد السلع الرأسمالية، التراخيص من قبل مالك التكنولوجيا، والاستثمار الأجنبي المباشر. ويعتبر هذا الأخير من أهم هذه الطرق للأسباب الآتية :[20]

- إن التكنولوجيا الحديثة قد لا تكون متاحة تجاريا، إذ قد تفرض الشركات المبتكرة بيع تكنولوجيتها عن طريق اتفاقيات التراخيص. كما أن التكنولوجيا المنقولة بواسطة فروع الشركات متعددة الجنسية تكون أكثر حداثة عن تلك المباعة عن طريق اتفاقيات التراخيص.
- يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على إيجاد منافسة بين فروع الشركات الأجنبية والشركات المحلية، وتعتبر هذه المنافسة ضرورية لانتشار التكنولوجيات، وبصفة خاصة في ظل حماية الشركات المحلية من منافسة الواردات.
- تقدم الشركات الأجنبية شكلا من تدريب العمالة، والتي لا يمكن أن يتوفر في الشركات المحلية أو عن طريق شراء التكنولوجيا من الخارج .

ويتم نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تقديم حزمة كاملة تشمل نظم وأساليب التخطيط والتنظيم والإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية ورأس المال.[21]

ولقد أكد المؤيدون للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية أن هذا النوع من الاستثمار سوف يجلب معه التكنولوجيا الحديثة ويساهم في توطينها حيث استقر. لأن مجيء هذا الاستثمار يفرض منافسة بينه وبين المنتجين المحليين مما يدفع هؤلاء إلى تقليد منتجات المستثمرين الأجانب من حيث الجودة والنوعية، و هذا يستدعي تحسين المستوى التكنولوجي المستخدم و/أو البحث عن تكنولوجيا أكثر تطوران وبالتالي يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر المستثمرين المحليين على الزيادة في أنشطة البحوث والتطوير بالشكل الذي يسمح بتوطين التكنولوجيا المستوردة وإنتاج تكنولوجيا محلية، و هذا بفعل أثر المحاكاة.

لهذا تعمل الدول النامية على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره يمثل مصدرا مكملا لرأس المال البشري والتغير التكنولوجي في الاقتصاديات النامية، لأنه يحفز على استخدام واستحداث تكنولوجيا أكثر حداثة بواسطة الشركات المحلية، بالإضافة إلى دوره في تدريب العمالة بما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وتحفيز النمو الاقتصادي في تلك الدول. [22]

ولقد أكدت الدراسات التي تطرقت إلى موضوع التكنولوجيا على العلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي والتكنولوجيا بصفة عامة، ومن بينها دراسة (**صولو، Solow ، 1957**) الذي بين أن زيادة إنتاجية الاقتصاد الأمريكي خلال السنوات بعد الحرب كانت نتيجة اللجوء إلى استعمال العامل التكنولوجي في النشـــاط الاقتصادي . [23]

كما أكدت العديد من الدراسات التطبيقية على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة ، ومنها دراسة شملت 56 شركة أجنبية (منها 43 شركة أمريكية، 16 شركة أوروبيـة، و6 شركات

يابانية) تمارس نشاطها في الهند، والمكسيك، والبرازيل، ومصر، وجنوب إفريقيا، وتايوان، وهونغ كونغ ، توصلت إلى أن : [24]

- معظم هذه الشركات تمارس أنشطة البحوث والتطوير ذات الطابع التطبيقي في الدول النامية وخاصة في الدول المذكورة سابقا.
- جميع هذه الشركات تقوم بتوظيف العمالة الوطنية بنسبة 100% في كافة الأنشطة المتعلقة بالبحوث والتطوير.
- الشركات الوطنية في الدول المضيفة مثل هونغ كونغ وتايوان استطاعت تنمية منتجاتها وأساليب إدارتها على النحو المطبق تقريبا في نظيرتها الأجنبية عن طريق التقليد.
- الشركات الأجنبية تقوم بتنظيم دورات تدريبية لموردي المواد الأولية والنصف مصنعة لتنمية مهاراتهم في النقل والتخزين والتوزيع، هذا بالإضافة إلى دعم الكثير من جامعات الدول النامية ماديا وتكنولوجيا.

كما أثبتت العديد من الدراسات أن لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر آثارا ايجابية فيما يتعلق بزيادة انتاجية عناصر الانتاج وتأهيل رأس المال البشري، نذكر منها :

– دراسة "**حداد**" و" **هاريسون**"، " **Harrison**" ، "**Haddad** " **1993** التي أجريت على قطاع الصناعة في المغرب ، وتوصلت إلى أن هناك دلالة معنوية بين ارتفاع انتاجية عناصر الإنتاج في الصناعات المحلية والقطاعات التي يتزايد فيها الاستثمار الأجنبي المباشر.كما أكدت الدراسة أن درجة التأثير هذه تتوقف على تحسين التكنولوجيا في الشركات المستقبلة لهذا النوع من الاستثمار.[25]

– دراسة "**بلوم ستروم**" و" **كوكو**"، " **Kokko**" ، "**Blomstrom** " **1996** التي توصلت إلى أن فروع الشركات متعددة الجنسية تقدم مختلف أنواع التدريب للعمالة المحلية العاملة لديها، وذلك من خلال عقد دورات تدريبية، إذ يفيد ذلك عند انتقال هذه الكفاءات للعمل لدى الشركات المحلية.[26]

2.3 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل مؤهّلات الإدارة والتنظيم في استخدام التكنولوجيا وورش الانتاج والمصانع : [27]

لا شك أن كل من الإدارة والتنظيم يلعبان دورا رئيسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا ما أثبتته الكثير من النتائج الميدانية في معظم دول العالم ، التي أكدت أن هناك ارتباطا وثيقا بين عامل التنظيم والإدارة من جهة وبين تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، إذ أن التنظيم المحكم والإدارة الفعّالة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والعكس صحيح.

والملاحظ بخصوص الدول النامية أنّ الكثير منها تغيب فيها فعّالية الإدارة والتنظيم وعدم كفاءتهما نتيجة غياب الأساليب الحديثة للإدارة والنقص الفادح في البرامج التكوينية ، إضافة إلى عدم الاهتمام برأس المال البشري ، الأمر الذي ساعد على بطء وتيرة التنمية فيها.

ثم إنّ عملية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر تمكّن الدول المضيفة من الاستفادة من عدّة مزايا في هذا الشأن لعل أهمها ما يلي :

- أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عامل من عوامل نقل مؤهلات الإدارة و التنظيم، إذ عن طريق اجتذابه يمكن للشركات الأجنبية أن تساهم في إقحام أساليب إدارية حديثة و متطورة.
- أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تنمية المهارات الإدارية للمؤسسات الوطنية في حال المحاكاة أو عبر إثارة حماسها في تنمية المهارات الإدارية فيها حتى تكون قادرة على منافسة الشركات الأجنبية.

وتوجد العديد من الشواهد الواقعية التي تثبت استفادة اقتصاديات بعض الدول النامية مثل : الصين، ودول جنوب شرق آسيا من الأساليب الإدارية والتنظيمية الأمريكية واليابانية، والتي طبقت بنجاح فائق.

4- المساهمة في الحد من البطالة :

تعاني الدول النامية من ارتفاع معدلات البطالة فيها، لذلك تسعى إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وعيا منها بقدرته على امتصاص جزء منها أو على الأقل الحد من تفاقمها.

و يمكن أن يساهم هذا الاستثمار في خلق فرص للعمل من خلال ما يلي: [28]

أ – إن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتم في شكل شركات متعددة الجنسية يؤدي إلى خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاط الاقتصادي في الدولة المضيفة، وذلك من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتوفير المواد الأولية لهذه الشركات، إضافة إلى تقديم الخدمات المساعدة الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل .

ب – إن الضرائب التي تدفعها الشركات متعددة الجنسية سوف تؤدي إلى زيادة موارد الدولة ومن ثم تؤدي هذه الزيادة– بافتراض ثبات العوامل الأخرى– إلى التوسع في إنشاء المشروعات الاستثمارية المختلفة، الأمر الذي ينتج عنه خلق فرص جديدة للعمل .

ت – إن قيام الشركات متعددة الجنسية بإنشاء المشروعات الموجهة للتصدير والمشروعات كثيفة العمالة سوف يؤدي إلى خلق فرص جديدة للعمل .

ث – إن توسع الشركات متعددة الجنسية في أنشطتها مع انتشارها الجغرافي سوف يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية والمتخلفة اقتصاديا داخل الدولة.

وقد أكد تقرير منظمة العمل الدولية (ILO) أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثرا ايجابيا في توفير فرص العمل في الدول النامية .[29]

وفضلا عن مساهمة الاستثمار المذكور في خلق فرص جديدة للعمل فإنه يساهم أيضا في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول النامية، مما يؤدي إلى رفع مستوى إنتاجية العمالة، وهذا ما أكدته إحدى الدراسات التي شملت 310 فرعا من فروع الشركات متعددة الجنسية التي تعمل في أمريكا اللاتينية، حيث أظهرت أن 62 % من هذه الفروع تقوم بعقد برامج تدريب بصفة منتظمة.[30]

5- المساهمة في تحسين وضعية ميزان المدفوعات :

يرافق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة تدفقا في الموارد الأجنبية المتمثلة أساسا في رؤوس الأموال ، وينعكس ذلك ايجابيا على ميزان حساب رأس المال، وذلك عند لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية بهدف الحصول على العملة الوطنية اللازمة لتمويل عملياتها. وفي المرحلة التالية يساهم هذا الاستثمار في تخفيف نقص النقد الأجنبي في حالة توجهه إلى القطاعات التي تحل محل الواردات ، حيث يساهم بذلك في سد حاجة السوق الوطنية.

كما يساهم هذا النوع من الاستثمار في تحسين ميزان مدفوعات الدولة المضيفة من خلال مساهمته في توسيع حجم الصادرات إلى دول العالم، خاصة وأن شركاته– الاستثمار المتدفق في شكل شركات متعددة الجنسية– تمتاز بسمعتها الجيدة ومعرفتها بالأسواق الخارجية. (31)

وقد يفوق هذا الأثر من حيث أهميته الأثر السلبي الذي يتركه تحويل رأس المال والأرباح على ميزان المدفوعات، وهذا ما أكدته دراسة "**يعقوب جانقي**" و" **علم الدين بانقا** "، " **Ilm Edine Banka**" ، "**Yaekoub Janki** " **2006** التي توصلت إلى أن لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أثرا ايجابيا على ميزان المدفوعات في السودان.(32)

الخاتمة :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر الخارجية لتمويل الأنشطة الاقتصادية في الدول المختلفة . غير أن أهم ما يميز هذا النوع من الاستثمار عن مصادر التمويل الخارجي الأخرى هو خلوه من تحميل الدول المضيفة أعباء المديونية كالقروض الخارجية، كما أنه لا يقترن بالتزامات سياسية كما هو الحال لبعض المنح والإعانات الأجنبية. لذلك اتجهت كافة الدول خاصة النامية منها إلى تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذبه نظرا للنقص الملاحظ في مواردها المالية الداخلية بالنسبة للتكلفة العالية المقدرة لتنفيذ برامجها التنموية، ووعيا منها بمزاياه التي أصبحت واضحة من خلال تجارب إنمائية لافتة في دول كثيرة كالصين والهند وماليزيا وغيرها من الدول، والتي تتمثل أساسا في اكتساب التكنولوجيا والأساليب والكفاءات الحديثة المطلوبة لاستخدامها ، وخلق فرص عمل، وتنمية وتنويع الصادرات وتنمية القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

الهوامش :

(1) :صندوق الأمم المتحدة للسكان ، " **حالة سكان العالم 2015**"، 2015 ، ص 127.

(2): الجداول الإحصائية للتنمية البشرية لسنة 2014.

(3) : صندوق الأمم المتحدة للسكان ، " **حالة سكان العالم 2015**"، مرجع سابق.

(4): United Nations Development Programme, Report 2011.

(5): ميشيل تودارو ، تعريب ومراجعة : محمود حسني ومحمود حامد، " **التنمية الاقتصادية**"، دار المريخ، السعودية، 2006، ص 108.

(6) : كامل بكري، " **التنمية الاقتصادية**"، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص 40.(1)

(7) : Microsoft Encarta 2009,Microsoft Corporation.

(8): عبد السلام أبو قحف ، "**اقتصاديات الاستثمار الدولي**" ، مرجع سابق ، ص219-230.

(9) : هيكل عجمي جميل ، " **الاستثمار الأجنبي الخاص في الدول النامية : الحجم والاتجاه والمستقبل** " ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد 32 ، الطبعة الأولى ، 1999 ، ص 54.

(10) : جيل برتان ، " **الاستثمار الدولي** " ، مرجع سابق ، ص 46.

(11) : هيكل عجمي جميل،"**الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية :الحجم والاتجاه والمستقبل**"، مرجع سابق ، ص55.

(12) : نفس المرجع السابق ، ص 55.

(13) : عدنان محمد العذاري، " **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأردني** " ، بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، مصر، 2009، ص176.

(14) : محمد قويدري ، " **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الاشارة إلى حالة الجزائر** " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2004، ص 47.

(15) : محرم محمد رضا ، " **ترشيد الفهم العربي لنقل التكنولوجيا**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 74، أبريل 1985، ص100.

(16) : خليل محمود خليل عطية ، " **الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية : بحث في النظرية** " ، مجلة مصر المعاصرة، العددان 438/437، القاهرة، 1997، ص 146-149.

(17) : عبد المجيد قدي ، " **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003، ص 252- 253..

(18) : بشار خضر ، " **دور التكنولوجيا في التنمية العربية**" ، ندوة مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، جامعة اليرموك، الأردن، 1980، ص 178.

(19) : أديب حداد ، " **التكنولوجيا ودورها في التنمية العربية الشاملة** " ، ندوة مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، جامعة اليرموك، الأردن، 1980، ص 224.

(20) : بشار خضر ، " **دور التكنولوجيا في التنمية العربية**" ، مرجع سابق، ص 178.

(21) : جمال محمود عطية ، "**تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري** "، أطروحة دكتوراه ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان، مصر ، 2000 ، ص 133.

(22) : هناء عبد الغفار ، " **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية : الصين نموذجا**" ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002، ص 267.

(23) : نزيه عبد المقصود مبروك ، " **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**" ، مرجع سابق، ص 451- 452 .

(24) : Haddad.M, Harrison.A, " **Are there positive spillovers from Foreign Direct Investment ? : Evidence from Panel data for Morocco**", Development Economics Journal, Volume 42, North Holland,1993,P52-71.

(25) : Blomstrom.M,Kokko.A, « **The impact of Foreign Investment on Host countries : a review of the empirical evidence** » , Policy research working, Washingtom, 1996, P16-18.

(26) : عبد السلام أبو قحف ، "**اقتصاديات الاستثمار الدولي**" ، مرجع سابق ، ص312-313.

(27) : نزيه عبد المقصود مبروك ، " **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية** " ، مرجع سابق ، ص 419-420.

(28) : ILO , **" Employment effects of Multinational Entreprises in developing countries**", Geneva , 1983 , P30-33.

(29) : عبد السلام أبو قحف ، " **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية** " ، مرجع سابق ، ص 210.

(30) ، (31) : هيكل عجمي جميل ، " **الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية : الحجم والاتجاه والمستقبل** " ، مرجع سابق ، ص57.

(32) : يعقوب جانقي، علم الدين بانقا ، " **تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي** "، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر التمويل والاستثمار: الاستثمار الأجنبي المباشر، مصر، ص 23.